

حزب الله يزعرع المنظومة المالية لاستكمال السيطرة على لبنان

استسلام القوى «السيادية» يعبد الطريق أمام ذراع طهران في بيروت



حزب الله يجر لبنان إلى محور إيران دون أي مقاومة

أمام حزب الله لوضع يده على كامل لبنان وتنفيذ خطط تفكيكه وإعادة تركيبه بما يتوافق مع مشروع راعينه إيران. وإلى الآن لا تجد القوى المنسحبة من المشهد، وفي مقدمتها تيار المستقبل، سبيل العودة مجدداً وإعادة تشكيل جبهة قوية قادرة على التصدي لخطط الحزب، وهو مطلب بات ملحا، وإلا فإن "الزحف على لبنان الذي نعرفه سيكون قريبا" على حد تعبير أحد السياسيين.

لمرة الأولى، وبالتالي تعزيز تموقعهم الحكومي إلى أن انتهى الوضع بتشكيل حكومة اللبون الواحد، بعد أن قررت القوى ذاتها الانسحاب من المشهد على وقع حراك 17 أكتوبر.

ويقول دبلوماسيون إن خيار الانسحاب لتلك القوى التي شكلت في إحدى الفترات خط الدفاع الأول عن سيادة لبنان، يمكن اعتباره خطأ آخر لا يقل جسامة حيث أن ذلك فسح المجال

اليوم حزب الله في بث الشقاق فيه وما سهل عليه ذلك هو الحسابات الخاطئة لبعض أقطابه التي استدرجها الحزب لفخه من خلال قبول بتسوية سياسية

في العام 2017 أوصلت حليف حزب الله ميشال عون إلى سدة رئاسة الجمهورية. واستتبع هذا الخطا الاستراتيجي جملة من التنازلات لعل أبرزها الموافقة على قانون انتخابي أتاح للحزب وحلفائه الحصول على أغلبية برلمانية

تأثيرات العقوبات الأميركية التي بدأت تخنقه وأيضا جعل كل لبنان يدور في فلك المحور الإيراني السوري باعتباره سيصبح مرتبطا به اقتصاديا.

وعن الخطة الاقتصادية التي تسوق لها حكومة حزب الله قال الوزير اللبناني السابق أن حكيم في تغريدة الخميس عبر حسابه على تويتر "غياب ذكر الإصلاحات المتعلقة بالتهرب الضريبي والجمركي والاقتصاد الريف في الخطة الاقتصادية الإصلاحية المطروحة من قبل الحكومة من جهة، والمنهجية المتبعة لإخراج لبنان من الشرعية الدولية عبر تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد نقدي من جهة أخرى، يطرح أسئلة عديدة".

وأقر حكيم بوجود "مؤامرة وانقلاب على الدستور، وتناغم واضح في هذا المخطط الذي يعزز الفساد والأعمال غير الشرعية ويضرب القوانين والنظام الاقتصادي في لبنان".

وكان الزعيم الدرزي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي قد أطلق في وقت سابق صيحة فرح حبال ما يدبر للبنان

قائلا إنهم "يريدون السيطرة على المصرف المركزي والمصارف ويتهمون الآخرين بالأموال المنهوبة، متناسين أنهم جاءوا إلى البلد منذ العام 2005 وبدأوا يمارسون دورهم في السلطة، ويوجهون الاتهام إلى فريقنا. وإذا كنا نحن في الحكومة منذ 30 سنة، فهناك 15 سنة كانوا خلالها شركاء في المجلس النيابي والحكومة، فأماذا عنها؟ استلموا على سبيل المثال ملف الكهرباء ووزارة عدم معالجته، فنصف الدين تقريبا من الكهرباء".

ويبدأ أن جنباط يحاول استنهاض همم القوى السياسية الصديقة لإعادة ترتيب صفوفهم والتحرك حيث أن ما يجري اليوم تفوق خطورته حتى ذلك

الذي جرى في العام 2005 حينما تم اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، فمن يتعرض اليوم للصفقة هو لبنان وهويته.

وكان اغتيال الحريري قد وحد جميع اللبنانيين ضد الوجود السوري المتهمم بالوقوف خلفه وقد اضطرت دمشق إلى الانسحاب من لبنان في ذلك العام، بعد أن جويته بمقاومة سياسية وشعبية شديدة قادها تحالف 14 آذار، الذي نجح

يوجد حزب الله نفسه في وضع مريح لإعادة تشكيل لبنان ومنظومته الاقتصادية وفق تصوراته الشمولية التي تخدم بالضرورة المحور الإقليمي الذي ينتمي إليه، لاسيما في غياب أي معارضة حقيقية يمكن أن تتصدى له.

بيروت - تحضر دوائر سياسية من أن مسار تفكيك الدولة اللبنانية وإعادة تركيبها بما يخدم المشروع الإيراني يسير على قدم وساق، في الوقت الذي تبدي فيه القوى "السيادية" اللبنانية حالة من الاستسلام نتيجة تشنتها وانتشال بعضها بازمتها الداخلية.

وتتشير الدوائر إلى أن حزب الله لم ينجح فقط في امتصاص الحراك الشعبي الذي اندلع في 17 أكتوبر الماضي ضد سياسات الطبقة الحاكمة والتي يعد الحزب أحد أقطابها، بل حول الحراك إلى فرصة لاستكمال بسط نفوذه على ما تبقى من المؤسسات الدستورية، من خلال فرض رئيس وزراء (سني) من الموالين له وشركائه في الحكم والذي ذهب الزعيم الدرزي وليد جنبلاط إلى حد اعتباره "مجرد موظف عند أحد الضباط السابقين وعند جبران باسيل (رئيس التيار الوطني الحر حليف حزب الله)".

ولئن كان لتلك الخطوات ما يبررها نتيجة تآزم الوضع المالي، فإن ذلك لم يمنع حزب الله من الاستثمار فيها لتوجيه نقمة الشارع إلى المصارف، بما يمهّد للانقضاض على النظام المالي، عبر حكومة حسان دياب، التي سرّبت مؤخرا

مسودة خطة اقتصادية تضمنت إلغاء عدة من بينها هيكل النظام المصرفي، غاصة الطرف في خطتها عن مواطن الفساد والهدر الحقيقيين.

ويقول خبراء إن حزب الله يسعى جاهدا لاستبدال دور النظام المالي الحالي بما يطلق عليه الاقتصاد النقدي، وهذا سيمكّن من أن يكون المحكم الرئيسي في الدورة الاقتصادية، ويلت

الخبراء إلى إحداث شلل على مستوى المنظومة المصرفية سيؤدي بالضرورة إلى تعطيل العمليات التجارية التقليدية، وهذا سيفتح الباب أمام الحزب الذي يسيطر اليوم على المرافق الجوية والحدود البرية الشرعية وغير الشرعية لإخلال السلع والتسويق لها في الداخل للاستفادة من أرباحها.

كما ستمكّن هذه الاستراتيجية حزب الله من تأمين الأسواق للمنتوجات الإيرانية والسورية، وللشركات التي تعد جزءا من منظومته المالية، وبهذا يضرب عصفورين بحجر واحد، أي التخلص من



ألان حكيم
التحول لبنان إلى اقتصاد نقدي يطرح أسئلة عديدة

وتقول الدوائر إن الحزب بتواطؤ من قوى سياسية انتقل اليوم إلى المرحلة الثانية في مسار تفكيك الدولة وإعادة

صياغة هويتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية من خلال محاولة شل العمود الفقري الذي تستند إليه (الدولة)، أي النظام المصرفي، بعد أن نجح في تحييد الجيش اللبناني، وحتى خصومه السياسيين.

وبدا حزب الله العمل على ضرب المنظومة المصرفية منذ اقتره من خلال شن حملات إعلامية منهجة، وتحريض الشارع، وقد انتقل اليوم إلى مستوى جديد في سياق حربه المفتوحة عليها. ولطالما شكلت المصارف عقدة بالنسبة إلى حزب الله ليس فقط لجهة فشل ضغوطه عليها بالتمرد وعدم

إسرائيل وحماس أمام فرصة «نادرة» لعقد صفقة أسرى

اعتقالهم، عقب الإفراج عنهم عام 2011، مقابل تقديم معلومة كهذه. منذ الإعلان عن اختفاء الإسرائيلي الأربعة، قال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في السابع من الشهر الجاري في بيان إن "منسق شؤون الأسرى والمفقودين يارون بلوم وطواقمه بالتعاون مع هيئة الأمن القومي والمؤسسة الأمنية، مستعدون للعمل بشكل بناء من أجل استعادة القتلى والمفقودين، وإغلاق هذا الملف ويدعون إلى بدء حوار فوري من خلال الوسيط".

عزّة - أعلن مسؤول إسرائيلي كبير أن هناك فرصة نادرة للتوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى مع حركة حماس في قطاع غزة. ونقلت القناة الإخبارية الإسرائيلية عن المسؤول الذي لم تكشف اسمه قوله "نحن أمام فرصة فريدة ونادرة للتوصل إلى صفقة أسرى مع حماس". وأضاف "سعيد الجيش الإسرائيلي جثمانى الجندين أرون شأؤول وهدار غولدين، بالإضافة إلى المدنيين الذين تحتجزهما حماس، أبرأ منغيستو وهشام السيد". وتحتجز حركة حماس الإسرائيلييين الأربعة منذ العام 2014 بالتزامن مع الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة. وفي هذا الصدد أوضح المسؤول الإسرائيلي "لم تسنح هكذا فرصة خلال السنوات الست الماضية".

وأشار إلى أن أزمة فيروس كورونا واحتياج حركة "حماس" للمعدات لمواجهة الوباء قد يعجّلان في إتمام الصفقة. وجرّت آخر صفقة تبادل بين إسرائيل وحماس في العام 2011، حينما تم تبادل جندي إسرائيلي بأكبر من ألف أسير فلسطيني، العشرات منهم من أصحاب الأحكام المؤبدية. وتشير معطيات فلسطينية رسمية إلى وجود أكثر من 5 آلاف أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية. وتقول حركة حماس إنها على استعداد لخوض مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل، من أجل إبرام صفقة تبادل جديدة، تشمل الإفراج عن أعداد من الأسرى.

وحتى الآن، ترفض الحركة الكشف عن مصير الإسرائيلي الأربعة، مشترطة إفراج إسرائيل عن أسرى أعادت

من نظام البشير كثير، كما أن اتساع حجم الشرايات في الشارع ربما يؤدي إلى تشجيع المستأثريين من أداء الحكومة الانتقالية على التجاوب، بحجة المطالبة بإصلاح الأوضاع الاقتصادية. وأعربت حكومة حمدوك عن صيقتها من عدم تلقي مساعدات خارجية كبيرة تخفف عنها وطاة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترابطة، وتجعلها قادرة على الصمود ومواجهة التحديات. وحذرت دوائر سودانية من خطورة زيادة الضغوط على رئيس الحكومة، فقد تضطره إلى الاستقالة، إذا لم يجد تعاونا كافيا من المواطنين وقوى الحرية والتغيير ومجلس السيادة. لكن الباحث السوداني، شوقي عبدالعظيم، قال لـ"العرب"، إن التظاهرات لا تتمتع بحاضنة سياسية أو اجتماعية، وأنها على مجمل الأوضاع سوف يبقى محدودا، ولا تستهدف إعادة نظام البشير إلى السلطة من جديد، بل تبحث عن دور في معادلة الحكم القائمة، أو على الأقل تخفيف حدة الإجراءات التي اتخذت ضد الحركة الإسلامية وأتباعها، والتي أصابت أهدافها بغلق بعض منابع التمويل الذي تتلقاه.

وأضاف أن عناصر النظام السابق يركون جيدا استعالة دعمهم من جموع الشعب السوداني، وهذه التظاهرات من شأنها السعي لإثبات الوجود على الساحة السياسية. وأصبحت الحكومة مطالبة بالتدخل سريعا لواء التظاهرات، عقب إعلان لجان المقاومة عن رغبتها في التعامل معها بالقوة، ما يشير إلى إمكانية اندلاع أعمال عنف وفوضى، وبالتالي يواجه المكون المدني والعسكري في السلطة، وقوى الحرية والتغيير كظهير سياسي مدني، مازقا جيدا قد يحمل خطرا داهما يستوجب إعادة توحيد صفوف لمنع انفلات الأوضاع الداخلية.

إسلاميو السودان يصعدون ضد حمدوك

وطالب الناشط والمحل السياسي السوداني، عصام دكين، بالتعاطي بجدية مع تظاهرات أنصار البشير مع وجود غضب في الشارع لا يمكن التهاون معه، وربما يستثمر حزب المؤتمر الوطني (المحلل) هذه المسألة لنسج تحالفات

سياسية مع العديد من القوى غير المنضوية تحت لواء الحرية والتغيير، والتي لدى بعضها اعتراضات على طريقة إدارة الحكومة للفترة الانتقالية. وأشار دكين إلى أن الأوضاع المعيشية الضاغطة في البلاد يمكن أن تقود إلى المزيد من التظاهرات في الأيام المقبلة، وأنه بالفعل جرى الإعلان عن تنظيم مسيرات أخرى يومي الجمعة والسبت، إلى جانب أن حالة السبوتة التي يعانى منها السودان تدفع إلى إعادة ترتيب الأوراق، وهو أمر تحاول عناصر نظام البشير استغلاله لصالحها.

ويحذر العديد من زيادة الأعداد المشاركة في التظاهرات، لأن من استفادوا

والحقيقية للفساد، لتشعب الأدوات التي لجأ إليها أنصار البشير لتعطيل عملية الملاحقة، وعدم تجريدهم من ثرواتهم التي تراكمت على مدار ثلاثة عقود، والتي تعد إحدى أهم أدوات مقاومتهم للسلطة الراهنة.

ولجأ هؤلاء إلى التظاهرات لزيادة إرباك حكومة حمدوك، وفي وقت تسعى فيه أجهزة لاضط حركة الشارع مع دخول قرار حظر العام حيز التنفيذ غدا السبت، بسبب الأوجاع التي فرضها انتشار كورونا، وما يستلزمه من خطوات احترازية لتطبيق التباعد الاجتماعي.

وتلقى عدد من أعضاء لجنة إزالة التمكين تهديدات بالقتل عقب حل منظمة الدعوة الإسلامية قبل أيام، وهي واحدة من الأثرع التي استخدمها النظام السابق للتمدد داخليا وخارجيا، وكشف الاقترب منها بعد فترة من التردد عزم الحكومة على تجفيف منابع الرئيسية لدولة البشير.



المظاهرات سلاح فلول البشير

الخطوم - تظاهر المئات من السودانيين الموالين لنظام الرئيس المعزول عمر البشير، الخميس، تحت شعار الحراك الشعبي الموحد (خشد) في محيط القيادة العامة للجيش بالخرطوم، للمرة الثانية منذ سقوط البشير، احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية، وطالبوا برحيل حكومة عبدالله حمدوك، بذريعة فشلها في مواجهة الأزمات.

وصرحت مصادر سودانية لـ"العرب"، أن تدهور الأوضاع حق يراود به باطل، حيث يسعى منظمو التظاهرات إلى استقطاب الشرائح الغاضبة من تردي الأحوال المعيشية، والتشويش على خطوات لجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد واسترداد الأموال التي نشطت بقوة، وعازمة على أداء دورها.

واتخذت اللجنة خطوات نوعية الأيام الماضية حيال عدد من كبار رموز نظام البشير ومنظمات مهمة كانت تابعة له، بصورة أوحى بأنها مصممة على إتمام مهمتها في هذا الملف، حيث يمثل المضي قدما فيه إزعاجا لفلول النظام السابق الذين يراهنون على تعطيله بالتظاهرات ووسائل أخرى لمنع اقتلاعهم من مؤسسات حيوية في الدولة.

ووضعت قوات الجيش حواجز وأسلاك شائكة وأغلقت الطرق المؤدية إلى مقر القيادة العامة كي تحول دون وصول المتظاهرين إليه، وتمت مطاردتهم في الشوارع المحيطة لمنع زيادة أعدادهم وتنفيذ اعتصام جديد، قد يمثل مازقا للسلطة الانتقالية في وقت تضارب حولها المشكلات الاقتصادية مع تصديها منع انتشار فيروس كورونا في البلاد.

وتعاملت قوات الأمن السودانية مع التظاهرات بالهراوات والغاز المسيل للدموع لتفريقها. وتواجه لجنة إزالة التمكين تحديات في الوصول إلى المراكز الخفية